المحاضرة الثالثة

التنظيم السياسي بالجزائر في العهد العثماني

بفعل الأحداث والتطورات والتغيرات التي عاشتها الجزائر طيلة الحكم التركي، شهدت الحكومة التركية بالجزائر أربعة أشكال من الأنظمة السياسية انفرد كل واحد منها بمواصفات معينة تختلف عن الأنظمة الأخرى.

أ. عهد البايلربايات (1518-1587):

يبدأ هذا العهد بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في سنة 1518 من طرف خير الدين بربرس وينتهي مع علج علي الذي توفي سنة1587.

يعتبر هذا العهد ألمع العصور التركية بالجزائر، كما أنه عاصر فترة السلاطين العظام وعصر القوة العثمانية، وفيه تم توطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي سوف يرتكز عليها طيلة الوجود التركي بالجزائر، فقد تم إلحاق تلمسان بالجزائر العثمانية سنة 1554 بعد مساجلات مع بقايا الزيانيين والأسبان، كما تم ترسيم الحدود الغربية مع سلطان المغرب في سنة 1553 وبقيت هذه الحدود منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا ولم يطرأ عليها إلا تغييرات طفيفة، وتمكن الأتراك في هذا العهد من بسط السيادة العثمانية داخل الأراضي الجزائرية فضموا قسنطينة وبجاية والجنوب الشرقي وقاموا بإنقاذ أعداد لا تحصى من الأندلسيين الفارين من الأسبان .

وكان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم وبصفة شبه مطلقة، وقد تميز عهدهم بازدياد التدخل الاسباني وتكثيف غاراته البحرية على مدينة الجزائر لكن جميعها باءت بالفشل.

كان البايلربايات من رجال كبار البحر الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية الجزائرية والعثمانية وفي تفوقها في البحر الأبيض المتوسط والإشراف على إخضاع باقي شمال إفريقيا للسلطة العثمانية (تونس وطرابلس الغرب).

تمكن البايلربايات من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية مما أفضى على عهدهم نوعا من الاستقرار والهدوء، فقد كان تمسكهم بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الاحتلال الاسباني قاعدة أساسية قد أكسبهم هالة من الاحترام والتقدير في نظر السكان، ومحاولاتهم التقرب من رجال الصوفية وكسب ولائهم عن طريق منحهم الكثير من الامتيازات بغرض استمالتهم نظرا لشعبيتهم الواسعة.

وقد جمع الكثير من البايلربايات بين وظيفة البايلرباي ومنصب قبطان باشا (قائد الأسطول العثماني)، كما سيطروا على القوتين الأساسيتين في الجزائر الانكشارية (القوات البرية) وطائفة رياس البحر (القوات البحرية).

ومن الناحية التنظيمية فإلى عهدهم يرجع تقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات سميت بايلكات على رأس كل منها حاكم يسمى بايا.

وبسبب الاستقلالية التي تمتع بها البايلربايات في تسيير الجزائر ومع وفاة علج علي آخر البايلربايات سنة1587، فكرت الدولة العثمانية في تغيير نظام الحكم وإرساء نظام جديد يكفل لها الإبقاء على الجزائر خاضعة للأتراك ويمنع البايلربايات من التحرر، فتحولت الجزائر إلى نيابة (ولاية) يديرها باشا يعين مباشرة من العاصمة العثمانية لمدة ثلاث سنوات.

ب. عهد الباشاوات (1587-1659):

شعر الباب العالي بتحركات البايلربايات بعدما حاولوا الحد من سلطة الانكشارية والاستعاضة عنهم بفرق جيش محلية وخافوا أن يتحول حكمهم المطلق إلى دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، فقرر السلطان العثماني

مراد الثالث (1574-1595) تغيير نظام الحكم ولقب الحاكم بالجزائر الذي أصبح يلقب بالباشا وحددوا فترة حكمه بثلاث سنوات.

أصبحت الجزائر منذ تطبيق هذا النظام ولاية عثمانية عادية ويتولى شؤونها أحد موظفي الدولة يدعى باشا، هؤلاء الباشوات القادمون إلى الجزائر لم يكن لهم أي سند أو أساس محلي بين القوى التي كانت تسيطر على الأوضاع في الجزائر (الطائفة والانكشارية)، فكان همهم جمع الأموال من أجل تعويض ما صرفوه في شراء مناصبهم أو للبقاء فيها، وهو ما خلق الانفصال بينهم وبين الرعية.

كانت فترة حكم الباشاوات مليئة بالاضطرابات فقد تدخل في شؤونهم الأوجاق وأصبح الديوان المؤلف من رؤساء الجند يشاركهم السلطة، واتحد الكراغلة مع طائفة الرياس ليزاحموا الأوجاق في الحكم في سنة 1629 لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي أواخر عهدهم كثرت الاضطرابات التي كان الأوجاق يقودونها بسبب تأخر دفع جرياتهم وهو ما ساعد الآغوات وهم رؤساء الجند في الأخير على الاستيلاء على الحكم.

وشهد عهدهم فترة إجلاء الأندلسيين من شبه الجزيرة الأيبيرية سنة 1609 بعد الطرد الأخير الذي طبقه الأسبان على من بقي منهم، وقد قدر عدد هؤلاء بأكثر من ثلاثمائة ألف، فقام الباشوات باستقبالهم ودمجهم في مختلف المدن الجزائرية.

وقد عرفت الجزائر في هذا العهد تداول الكثير من الباشاوات على حكم الجزائر تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق وكان عهد معظمهم قصيرا، وكانت فترة حكمهم غير مستقرة مما دفع بالأوجاق إلى إنهاء حكم الباشوات.

ج. عهد الآغوات (1659-1671):

تمكن قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الديوان المؤلف من رؤسائهم، ويرجع السبب في قيام حكم الآغوات إلى سياسة الباشوات المالية سواء بإثقال كاهل السكان بالضرائب أو بتكليف

الطائفة بالإسراف في الغزو البحري خدمة لمصالحهم الخاصة والاستحواذ على تلك العائدات المالية المختلفة، أما السبب المباشر في تجريد الباشا من سلطاته فكان محاولته أن يستوفي العشر من المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة الأسطول الجزائري مما أثار ردود فعل شديدة أسفرت عن تجريد الباشا من مهامه وتعويضه بأحد الآغوات.

يعتبر هذا العهد عهد تسلط الجيش على الحكم، إذ استبدلوا الباشا بآغا أسندوا إليه حكم البلاد وجعلوا مدة حكمه شهرين وحددوا من سلطته وقيدوها بتنفيذ مقررات الديوان لا غير ولم يترك للباشا إلا اللقب الشرفي.

وما يميز عهد الآغاوات هو كثرة الفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء عن توفير الأمن والاستقرار والانسجام فيما بينهم حيث كان التنافس على الحكم بينهم شديدا كما أنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة.

وبسبب حالة الفوضى التي عاشتها الجزائر في عهدهم تدخل رجال الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهوا عهد الآغوات سنة 1671 وفرضوا أحد زعمائهم حاكما على الجزائر ليبدأ بذلك عهد جديد هو عهد الدايات.

د. عهد الدايات (1671-1830):

يعتبر هذا العهد آخر عهود التواجد العثماني بالجزائر وبانتهائه تعرضت الجزائر للاستعمار الفرنسي، كما يعتبر أطول العهود على الإطلاق إذ دام أزيد من قرن ونصف وهو ما يمثل نصف مدة الوجود العثماني بالجزائر.

تسلم الدايات السلطة بعد سيطرة زعماء الطائفة على الحكم وحلت محل الآغوات في سنة 1671 واستمر انتخاب الدايات من قبل رجال الطائفة إلى سنة 1689 وتداول في هذه الفترة على الحكم أربع دايات من الطائفة، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية وعملوا على تقليص نفوذ الديوان، كما حاولوا تجنب أخطاء

الآغوات في إقرار مبدأ عدم تحديد فترات الحكم حيث أصبح الداي ينتخب لمدى الحياة لكنه ليس له حق تعيين من يخلفه.

وعمل الدايات على رفض قبول الباشوات كممثلين للسلطان بالجزائر منذ سنة 1711 رغم أن سلطة هؤلاء كانت سلطة شرفية منذ عهد الآغاوات، إلا أن وجود هذه الازدواجية في هرم السلطة لم يكن ليروقهم، وهو ما يؤرخ لبداية ضعف الصلات ما بين الجزائر والدولة العثمانية، وتعزيز سلطة الداي الذي أصبح يحمل أيضا لقب الباشا (منذ ذلك التاريخ 1711).

رجحت كفة طبقة الأوجاق الذين استعادوا نفوذهم وأصبح الداي ينتخب من بين ضباط الانكشارية ابتداء من سنة 1689، وتمثلت الروابط مع الدولة العثمانية في هذا العهد في إرسال الداي بعض الترضيات من هدايا وأموال بشكل غير منتظم إلى السلطان والدعاء له على منابر المساجد والمشاركة في بعض حروب ضد الدول الأوروبية أما ماعدا ذلك من مظاهر السيادة فقد استأثرت بها حكومة الداي.

لم يكن الدايات على درجة واحدة من الكفاءة والنزاهة، فكان منهم النزيه والزاهد في متاع الدنيا المنصرف إلى الأعمال الخيرية والذي صرف من أمواله الخاصة مثل الداي محمد بن عثمان (1766-1791) الذي قام ببناء المساجد والحصون والقلاع وترك ما تبقى من أمواله إلى خزينة الدولة.

وكان منهم من اتصف بالعجز وبعدم القدرة على تسيير شؤون الدولة وقد وصل معظم هؤلاء إلى مناصبهم بفضل تمرد الجيش بسبب الصراع بين أقطاب السلطة أو بسبب تأخر دفع الرواتب أو زيادتها، ومن أمثلة هؤلاء الداي علي الغسال في سنة 1808 بسبب طول فترة حكم الدايات، فقد تأرجح حكمهم ما بين فترات قوة وفترات ضعف، إلا أن الداي ظل في الغالب يمثل الرمز الظاهر للدولة الجزائرية القوية.

ارتبط نظام الحكم بالجزائر بهيئة الموظفين السامين في الدولة نظرا لدورهم فيه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه والمكانة التي احتلوها في هرم السلطة، فبالإضافة إلى الداي كانت الحكومة تضم بعض الموظفين

السامين الذين كانت لهم السلطة المطلقة في تسيير شؤون الإيالة وكانوا يكونون مجلس الحكومة (الديوان الصغير) وهم :

- **الخزناجي:** وهو مختص بالإشراف على الخزينة (المداخيل والمصاريف) والشؤون المالية، وكان الشخصية الثانية المرشحة لتولي منصب الداي في حال شغوره.
- **الأغا:** (أو آغا العرب) وهو القائد العام للجيش (للقوات البرية)، وله السلطة الكاملة على الأوجاق والفرق المساعدة لها، ويعتبر من أهم الموظفين السامين في الدولة.
- **خوجة الخيل:** من صلاحياته إدارة أملاك الدولة في دار السلطان وبالبايليكات ومنها الخيل التي اشتق منها اسمه.
- **وكيل الحرج:** يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية وتوزيع غنائم البحر وكل ما له علاقة بالبحر كالجمارك وصناعة السفن وتحصين الأبراج والأسرى ويشرف على الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية (وزير البحرية).

بالإضافة إلى الديوان الصغير وجد الديوان الكبير الذي كان يضم إضافة إلى الداي كبار الموظفين السامين ومسؤولي الانكشارية والمفتي والقاضي وجميع الكتاب، إلا أن هذا الديوان أصبح وجوده شكليا في عهد الدايات وكان لا يجتمع إلا في بعض المناسبات.